

الملتقى الدولي الافتراضي حول :

العنف والتطرف والإرهاب بأبعاده الدينية والسياسية والاجتماعية

بطاقة مشاركة

الاسم واللقب	بلغيث روى	قرساس مروة
الوظيفة	/	/
الرتبة	طالبة دكتوراه	طالبة دكتوراه
المؤسسة	العربي التبسي _ تبسة _ الجزائر	العربي التبسي _ تبسة _ الجزائر
الهاتف	0658353674	0698437357
العنوان الإلكتروني	Roua.belghit@univ- tebessa.dz	Maroua.guersas@univ- tebessa.dz
عنوان المداخلة	المعالجة الإجرائية للالتزامات الدولية في مواجهة الإرهاب بين متطلبات الطرح العالمي والأبعاد الإيديولوجية والدينية	/
المحور رقم	06	/

ملخص:

إن دراسة الوضع الأمني والسياسي على الصعيد الوطني والدولي في وقتنا الحالي يستدرجنا لا محالة لتناول ظاهرة الإرهاب ، والتي تعد جريمة خطيرة وصعبة ليس فقط في مكافحتها ولكن حتى في تعريفها وتحديد مدلولها، خاصة من الناحية القانونية، أين يقتضي تطبيق القاعدة القانونية الجنائية الوضوح في الفحوى والتضييق في التفسير. ويبقى أهم عائق أمام التوافق حول جريمة الإرهاب في المواثيق الدولية إلى الإختلاف الأيديولوجي وتعارض المصالح الدولية وتداخل المفاهيم في ظل سهولة الخلط المقصود والإيهام بأن الإشتراك في الأفعال يلغي الإفتراق في الأهداف، وفي أغلب المسائل المرتبطة بالقانون الذي يحكم العلاقات الدولية نجد العديد من المسائل تعالج في إطارين: إطار عالمي تنضوي فيه إتفاقيات دولية، العضوية فيها مفتوحة لكل الدول دون شرط الموقع أو الهوية، وإطار ثاني إقليمي ضرورة الإنسجام

الجهوي تزيد من أهميته وتدعم من فاعليته. وبالنظر إلى خصائص الجريمة الإرهابية وارتباطها سطحيا بالأبعاد الإيديولوجية والدينية فإن معالجة القضاء عليها لا بد أن يزوج بين الطرح العالمي والإقليمي، وفي هذا السياق سطر النظام الدولي لمكافحة الإرهاب التزامات على عاتق الدول تجد مصدرها في العديد من الإتفاقيات الدولية العالمية الخاصة بجوانب معينة والتي تظل ناقصة في فاعليتها دون وضع إتفاقية شاملة تحدد مفهوم الأعمال الإرهابية وتصد في نطاق تطبيقها لكل عوامل التطور العلمي والتنظيمي، الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى بدائل عن عالمية التنظيم الإتفاقي.

الكلمات المفتاحية: الجريمة الإرهابية؛ الإلتزامات الدولية، التنظيم الإتفاقي

Abstract :

The study of the security and political situation at the national and international levels at the present time inevitably draws us to deal with the phenomenon of terrorism, which is a serious and difficult crime not only in combating it, but also in defining and defining its meaning, especially in legal terms, where the application of the criminal legal rule requires clarity of substance and limited interpretation. The most important obstacle to consensus on the crime of terrorism in international instruments remains the ideological difference, the conflict of international interests and the overlap of concepts in the light of the ease of the intended confusion. A global framework in which international conventions are incorporated, the membership of which is open to all States without condition of location or identity, and a second regional framework that is essential for regional reform, which increases its importance and supports its effectiveness. And given the characteristics of the crime Terrorism and its superficially linked to ideological and religious dimensions. The treatment of its perpetrators must be combined between the global and regional issues. In this context, the international counter-terrorism regime has obligations on States to find their source in many of the global international conventions on certain aspects, which remain ineffective without a comprehensive convention defining the concept of terrorist acts. **Key words:** terrorist crime; commitment Att International, Al Atva Organizatio

مقدمة:

تعد ظاهرة الإرهاب منذ ظهورها في التاريخ انتشارا متسارعا في جميع أنحاء العالم، حيث شهدت هذه الظاهرة العديد من السبل اسيينور جالاقانون نخلاللعقودالماضيةر غمالكثير منمحاو لاتتعر يفهذها لآفةالتينفتكفياالمجتمعاتالغموضلاز اليحي طبهمنخلالتباينالتعريفاتواختلافهاباختلافالفقهاءو المعرفينو أصحابالنفوذوتوافقهامعمصالحهم. ومعأنهميتوافقون علأنهاظاهرةتشكلخطورةكبيرة علنالمجتمعالحليوالدوليإلأنعدمالاتفاقلتعريفموحدهذها لظاهرةير جعلبالحد ملةالتيفر ضتعلمدو لالعالمو خاصةالضعيفةمنهاوأتمسببالدولالنامية .

معاً للإرهاب وهو فكر عدواني يعنى القتل من أجل الترويع والتخويف وإثارة حالة من عدم الاستقرار بالاستخدام المتعمد للوسائل المادية أو المعنوية لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية أو دينية وهو عمل مرسوم فوضو مداندولياً بالفعال لإرهابيلا يقتصر العقاب فيه على من تكبوا الفعل مبدأ المسؤولية الشخصية بل يشمل جميع الناس سواء أطفالاً وشيوخاً، ليكونوا ضحايا هو لا يقتصر الإرهاب على أفعال الممارسها أفراداً وجماعات بل أنها أصبحت تشمل من قبل الدول للمعمر كاتحريرية وطنية.

كما

أصبح ظاهرة إجرامية دولية تهدد العلاقات الطبيعية بين الدول، وتمثل تهديداً مباشراً للنظام العالمي، ويعود ذلك إلى تطور العلم والتقنية الذي صاحب المجتمع الدولي في العصر الحديث، والمؤدى إلى سهولة الاتصال والتواصل بين الشعوب، ووضوح وسائلها المتعددة فيمتناو للجميع، مما أفاد المجرمين، وخبثاء النفوس في تنفيذ مخططاتهما للإجرامية في مختلف بقاع الأرض، وأصبحت الجريمة غير محصورة بحدود معينة، مما يستدعي التعاون الدولي في مكافحتها، وتبرز أهمية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب من أهمية الموضوع نفسه، بوصفه موجهاً للأرواح البريئة والأموال الممتلكات، ويعرض ضحاياها لأساسية و العامة للخطر، وتأتي هذه الأفعال بواسطة أفراد أو جماعة أو دولة، بقصد خلق حالة من الرعب والخوف في أذهانهم، أو يجهض دولة، أو ضد شخصيات دولية أو ضد مصلحة دولية تكون محمية أو فاقوا عد القانون الدولي، لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية أو شخصية ... الخ

وإزاء تزايد الأنشطة الإرهابية في الوقت الراهن أصبحت من واجبات الدول ليس فقط وضعتشريعاً وطنية مشددة لتجريم الأفعال الإرهابية والتوقيف المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب، بل دراسة الأسباب والدوافع المؤدية إليها والعمل على معالجتها، لأن هزوا الأسباب ولا لأفعال من خلال هذا البحث ولنا إعطاء صورة عن العقبات التي تقف أمام التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، أهمها:

عدم اتفاق الدول على تحديد مفهومه وكذا الأسباب الكامنة وراءه هو التدابير اللازمة لمكافحته. ومع ذلك فإن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، يتطلب توافر إرادة سياسية جماعية تتمثل في إقرار اتفاقية دولية بهذا الشأن أو فتح المجال أمام رجال الأمن والقضاء في تبادل المعلومات وملاحقة المجرمين وإنزال العقاب.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز موقف المجتمع الدولي من ظاهرة الإرهاب والتطرق لمختلف الاتفاقيات التي أبرمت بشأنه وكذا تناول مجالات التعاون الدولي والمعوقات التي يواجهها.

إشكالية الدراسة: يطرح الموضوع تساؤلات حول مدى نجاعة وفعالية تضافر الجهود الدولية في الحد من ظاهرة الإرهاب.

يعكس اعتمادنا لأدوات المنهج الوصفي معالجة المحاور الأساسية التي اعتمدنا في ترتيبها التسلسل المنطقي الفاضي بالانتقال من العام إلى الخاص حيث تطرقنا إلى موقف المجتمع الدولي من ظاهرة الإرهاب في المحور الأول، أما المحور الثاني ركزنا على أطر وأليات التعاون الدولي والمعوقات التي يواجهها، ولعلنا إعلاء معيار التناول يظهر بجلاء أكثر من خلال الموضوع.

المحور الأول موقف المجتمع الدولي من ظاهرة الإرهاب

يعتبر فهم ظاهرة الإرهاب بأبعادها الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية أخذ ينبعنا لا اعتبار التطور الذي شهدته النشاطات الإرهابية حيث أننا نحن أن أي تنظيم إرهابي يظهر علناً في الساحة الدولية حالياً مهما كان حجمه فإن هدفها الوحيد هو فرض نفسه على الساحة الدولية بتوسيع نشاطها لإجرام في ظل ما يوفر له بعض الداعمين الدوليين من مكانة تصنيعاً للإرهاب وإجراماً مبيدها، وفتح المجال للتك

المنظمات للتعاون ومدو لتتمرر الإار هايبينو تد عمهو يمكننا اعتبار ماتقو مبهودو لالعالم منجهو دجديتة تيدلعلنا الصعيدو ليلعملعلمكافحة الجر ائمالار هايبية لاسيما المتطور ةمنها التيفاقتبعضها إمكانات الدول، مما جعلها الكصر امة لدالمجتد معالو ليلير فضهذها لأعمالو البحثتتعر يفجديو التصديلهيكقوة و عنفمختلفالأشكال¹ .

وتتابعنا الجهود الدولية الر امية لمجابهة الإار هايبينا همعبداية العام

11 1997 وصلعددا لاتفاقياتالدولية المتعلقة بجر ائمالار هايبالتيا و دعتلدبالأمم المتحدة أكثر من اتفاقية كلها تصب نحو هدفو احدهو القضاء علالإار هايبو كذلك أكد العديد من القرار اتو الاتفاقيات الدولية علضرورة تعزيز سبلالتعاونالدولي منخلال بعض الإجراء اتالتيفر ضتلعلكالدو للسعي من أجل اهدمنالإار هايب.

إنالمعنيين بكافحة الإار هايبهما اختلفو افيو صفاالإار هايبينفهمفيمعروضو اجتهتملهمبالأنهممقيدونبضوابطقانونية وأخلاقيةتوجبعليلهماحترامالمواثيقو المعاهداتو الاتفاقيات الدولية لأنالضوابطتسخر كافةالأساليبالمشروعو استغلالها لكافة الوسائلو الأدوة اتلقضاء علها الظاهر ةمنخلالالاتفاقاتللكالمواثيقو تطبيقاتها تطبيققانونية علأن يكونهنا الكمو انةيبينمصادر المخاطر وطبيعتها منجهةو مقتضياتالدواعلاءسلطةالقانونمنجهة أخرى، وضمنهذالمحور سوفنتحدث عن مختلف هاته الإتفاقيات².

أولاً: الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بكافحة الإار هايب .

كونالإار هايب أصبح فيالسنو اتالأخير ةيأخذأبعاددولية³ وكذلك أصبح أفة تضرب كلدو لالعالم إذ لا يقتصر علندولةبعضها أو فئة معينة إلا أنها فيالعصر الحالى قد اتسعت نطاقهاو تحو لتمنالإار هايب بالمحليو طنبالإار هايب بالدوليبالنظر و متابعة الجهود الدولية التي تسعد بالمكافحة الإار هايب نجد أنها لاتزال إقليمية و وطنية لم تتطور إلالمستو بالدولي، حيثناكتفتعلنا أنها إجراء اتفر دية أو ثنائيتو هو مايعتبر غير كاف، إذ يجبالقضاء علهدولي ةو علذلكسو فيتمتناو لالجهودمنخلالاحديثنمجموعهاتفاقياتتتحدثعلنا لأعمالالإار هايبية وكيفية مكافحتها وكيفية العقابعلهاكونها مو جهة ضدالدولتو الدور العالميفيمجال المكافحة الإار هايبالدولي⁴.

وقد جاء النص علنا اعتبار الإار هايب جريمة دولية ضمنالجر ائمالعالمية أثناء الحرب العالمية الأولى، وحصرتها اللجنة الفقهية المنبثة عن مؤتمر السلام فيلاهاي عام 1919 باسمالإار هايب بالمنظم، وكماور دتفجني فعلىالإار هايب جريمة دولية عام 1937 سواء أمور منخلالدولة أو سمحتو تغاضتلكالدولة⁵ عنهو قتالسلمو الحربواضطر تبعد ذلكالدولالكبر بالباصد دار عدة اتفاقيات دولية بشأنمكافحة الإار هايب لتصلعددتلكالاتفاقيات تبعد ذلكأيزيادة علما تمذكر هسابقة لتصبحوالي 13 اتفاقية دولية تعنىبالإار هايبواختر تبعضهذالاتفاقياتو ذلكحسبتار يخنشونهاو علنا لنحو التالي

1_ القمر يمحمود، قضية تلوكريو مستقبلالنظامالدولي، ط1، مركزدراساتالعالمالإسلامي، مالطا 1912، ص 337
2_ محمد السيد: تجفيفمصادر تمويلالإار هايب، ط1، جامعة تاييفا لعلومالأممية، الرياض 2009، ص 154-156.
3_ محمد حسنيوسف: الإار هايبالدوليوشرة المقاومة، رسالة ماجستير، لجامعة جرش، الأردن 2011، ص 15-16

- 1- الاتفاقية الخاصة بالجر ائمو بعضا لأفعال الأخر بالمر تكبة علمتنا الطائر اتالتيو قعتفيطوكيو سنة 1963 ودخلتحيز النفاذ بتاريخ 1969 ووقععليها 179 دولة .
- 2- اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروعلنا الطائر اتالتيو قعتفيلاهاي سنة 1970 ودخلتحيز النفاذ سنة 1971 ووقععليها 181 دولة .
- 3- اتفاقية مكافحة الأعمال الغير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطير انالمدنياالتيو قعتفيمونتريال سنة 1971 مودخلتحيز النفاذ 1973 مودوقععليها 183 دولة¹.
- 4- اتفاقية منعالجر ائمالمر تكبة ضد الأشخاصالمتمتعين بحماية دولية بمنفيهمالموظفونالدبلوماسيونوالمعاقبةعليهاومق رهافينيوبيورك سنة 1973 ودخلتحيز النفاذ سنة 1977 مودوقععليها 169 دولة.
- 5- الاتفاقية الأوروبيةلقمعالإرهابالدوليستر اسبوج 1977 مودخلتحيز النفاذ سنة 1978 م
- 6- الاتفاقية الدولية لمناهضةأخذالر هائالتيو قعتفينيوبيورك سنة 1979 مودخلتحيز النفاذ 1983 مودوقععليها 153 دولة².

ثانيا: الاتفاقيات الإقليمية التي اهتمت بمكافحة الإرهاب الدولي.

جاءتالمطالببوجودهكذااتفاقياتأومعاهداتوذلكلتز ايد هذا الظاهر وبشكلواسعوكبير مما جعلفياالعالمعدماستقرار أمد فيالعديدمندولالعالمماد عابعضالأقاليمالتي تتوحد فيمصالحهأوبشيءير بطهابالغير للتوحدمنأجلالقضاء علىهذه الظاهرةقبلوقوعهاوقدمتالالتفاتإليهذاالنوعمنالتوحدوالاتفاقلوقوفيو جهالإرهاببالحفاظعلناأمنوالاستقرار بيننا لأقاليموالحفاظعلنحقوقالمواطنوالفر دوقالشر عيةالقانونية.

وعليهظهرتالعديدمنهذالاتفاقياتالتي تتحدثعنالإرهابومكافحتها لأننا اخترنا الحديثعن بعضمنها علنا نحو التالي:-

١
الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الدولي؛ خلاصتنا الجهود العربية لمكافحة الإرهاب بالإقرار الإستراتيجية الأمنية العربية
يةالتيا عتمدتها اللجنة الخبراء العرب بفي تونس، فيالفترة من 22-25 أغسطس من سنة
1989 الوضع تصور عربياً وليعنفهوماالإرهابوالدوليو التمييز بينه وبينضالو وضعتتعزيزيقعد أكثر الصيغ
شمولية ووضوحاً، حيثينصعلناالإرهاب"
هو فعلمنظمناًفعالاعنفأو التهديدببهي سيفزة أو عية منخلالاً عمالقتلأو الاغتيا أو حجز الر هائنا أو اختطاف الطائر

1_ أبو التيبينجمالز ايدز، الإرهابو أحكامالقانونالدوليمعهدالبحوثوالدراساتالعربية، القاهرة 2004، ص 185
2_ السيدخال، الإرهابوالدوليو الجهودالمبذولة لمكافحةه، مركزالإعلامالأمنير سالتدكتور اهدب، س، عنالموقع
<http://www.policeme.gov.bh> تاريخالدخول للموقع 23/03/2012
3_ عبدالواحد محمد، الجرائم الدولية وسلطة العقابعليها، ط1، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة ص 561-562

1_ رشيد محمد العنزي،
(الأهداف العسكرية المشروعة في القانون الدولي)، مجلة الحقوق بجامعة الكويت، العدد الثالث، السنة الحادية والثلاثون، 2007، ص 52-

اتأوتفجير المفرقعاتوغيرهاممايخلقحالةمنالرعوفوضوالاضطراب،والذييستهدفتحقيقأهدافهاسواءقامتبهول
 ةأومجموعةمنالأفرادصدولةأخرىبأومجموعةأخرىبمنالأفراد،وذلكبغيرحالاتالكفاحالمسلحوالوطنيالمشروعماً
 جلالتحريروالوصولإلحقوقالمصيرفيماوجهةجميعأشكالالهيمنةأوقواتاستعماريةأومحتلةأوعنصريةأوغري
 رها،وبصفةخاصةحركاتالتحريرالمعتربةهامنالأممالمتحدةومنالمجتمعالدوليومنظمتالإقليميةبحيثتتصرأع
 مالهافيالأهدافالعسكريةوالاقتصاديةللمستعمرأوالمحتلوالعدو،ولاتكونمخالفةلمبادئحقوق
 الإنسان،وأنيكوننضالالحركاتالتحرريةوقفالأغراضومبادئثاقالأممالمتحدةوسواهمنقارأتأجهزتهاذاتالصلة
 بالموضوعوفيمابعدجاءمجلسوزراءالداخليةالعر بفيالعام 1983 الذيأكدعلى
 ضرورةالحفاظعلأمنالوطنالعربيوحمايتهممنحالاتالإرهابوالتخريببالموجهةمنالداخلوالخارجوقدظهرتفكرةإن
 شاءاتفاقيةعربيةكمكافحةالإرهابفياجتماع.

ب :الاتفاقيةالأوروبيلقمةالإرهابالدوليسنة

1977؛تمالتوقيععليهذالاتفاقيةفيمدينةستراسبورجالفرنسيةسنة
 1978 وبينالسجالونقاشبينالأعضاءبذاتالنفادفي
 وخلالهاتمتحديدالأفعالالتيكونسببالإرهابوأومكونةله،ويمكناعتبارهذالاتفاقيةأكثرتقدماعنماسبقهامنالاتفاقياتلذ
 زعهاعنالإرهابيينأومنفعلوالأعمالالإرهابيةأيحمايةمكفولةلهمومايميزهذالاتفاقيةأنهشاركبهاكلاًعلاءمجل
 سالتعاونالأوروبيأوصادقتعلنودهدونأيتحفظمنأيذولتوكانهدفهاالأساسيهوقمعاًعمالالإرهابالسياسيدأالطابعا
 لدوليعدمايعتديعلناالحقوالأساسيةوالحريةالشخصيةوقدملتبقرارهاالرئيسيانيتسليممركببالأفعالالإرهابية
 إللدولصاحبةالشأنفالمادةالأولمنالاتفاقيةحددتالأفعالالمكونةلجريمةالإرهابالدولياتيأوجبعلناالدولالتيوقتعلنا
 تفاقيةالتعاونفيعمليةتسليممركببالأعمالالإرهابيةالمحاكمتهموعقابهموعلىذلكفقدحددتالمادةالأولمنالاتفاقيةكذل
 كالأفعالالتيمنالواجبلناالدولمنخلالهايتسليممركببهافيحالقيامهمبعمالإرهابيوفرارهمالدولةأخرىلمحاكمتهمأممام
 محاكمهاوإيقاعالعقوبةالمناسبةومنهذالأعمال.

- 1- الجرائمالتيتدخلينطاقاتفاقيةمنعالاتيلاءغيرالمشروععلناطائرأالموقعةفيالهاييسنة 1970 م .
- 3- الجرائمالخطيرةالتيتمثلأعتداءعلناالحياةوعلىالسلامةالجسديةأوحريةالأشخاصذوبالحمايةالدوليةبمافيهمالمبعو
 ثينالدبلوماسيين.
- 4- الجرائمالتيتضمنالخطفوأخذالرهنأوالاحتجازغيرالمشروعلأفرادأواستخدامالقذائفوالقنابلاليدويةوالصواريخ
 خوالأسلحةالنارية.
- 5- أيفعلمنأفعالالعنفالخطيرةضدحياةأوممتلكاتالأشخاصإذاكانيلخلقخطرجماعيوأنعبارأرتكابعملمنأعمالالعنفالخط
 يرةالذيتبنتهاالمادة
 .هيعبارةعامةومجردةفكلعنفيتمصفاالخطورة،معذلالإرهابلايغطيكلصورالعنفوهمأيفتحبابالتقديرالتعسفيمند
 جانبالدولةفيتحددمايعدرإرهابوماهوغيرذلك.

1_patterns of Global Terrorism, Report issued by United States Department of state , (1997p23

نشأت فكرت مناقشة مشكلة الإرهاب بالدول لفيها لأعمال المتحدة بعد حادثه ميونخ التي وقع فيها أول أسنة
1972م، والذي جعل لأميناء العمل بالمتحدة بتقديم مقترح حيدر ابيند إضافة فيجدو لأعمال الجمعية العامة بعنوان
(تدابير لمنع الإرهاب أو أشكاله الأخرى من العنف ما يقضي على إرهابه) وأحسب أن يثيرها للخطر أو يهدد حرمانها أساسية
إلا أنه لم يتم الاتفاق أو التوصل لاتفاق على أمر مشترك كحل للمشكلة¹.

المحور الثاني: التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم الإرهاب

يرتبطان إرهابا ارتباطا وثيقا، فالإرهاب يعنف بأشكالها المختلفة، ويتطور بتطور الوسائل المستخدمة، التي تستهدف الأرواح والممتلكات وكذلك إرهابا نفسيا، ومنذ لادته القديمة فهو يخلو من إرهابه عو الخوف والدمار، فالواقعا الدولي المعاصر
يوجب على الدول اتباع طرق وسائل متعددة لمكافحة الجريمة ذات الطبيعة الدولية، بغيره مخاطر المجرمين الدوليين وحمايتهم
والمجتمع البشري من نشرهم.
ومسألة هذا الواقع لا تتناول باللقاء إرهابا دوليا، فالاتفاق حول هذا الموضوع لا تتطلب بالسرعة في التنفيذ مع الدقة في الأداء لضم
انجاح النتائج.

أولا: أطروا وآليات التعاون الدولي: محاولة للتوصيف والفهم

عبارة الأطروا أو النطاق
Framework تعني دائرة الاختصاص الإقليمية أو المساحة الجغرافية والسياسية التي تنحصر فيها أنشطة التعاون الدولي،
وتتمثل إليها الإجراءات الشكلية الرامية لمكافحة الإرهاب والواقعا العملي
لمتحدد المواثيق الدولية مجال التعاون ونطاق حركة الأنشطة والبرامج والتدابير الأمنية اللازمة لتحديد دقيقا.
لقد أطلقت المواثيق شعارات فضفاضة كالتنسيق والتعاون بين الأجهزة المختصة، وبصفة خاصة بين الأجهزة القضائية، وفيما
يتصل بتسليم المجرمين وفق قواعد مشددة، يصعب معها ملاحقة مرتكبي جرائم الإرهاب، بالحرية التي تقتضيها إجراءات الأنا
جهازة الأمنية. لم تقدم المواثيق الدولية بوضوح نطاق معاملة الأشخاص والأراضي الإقليمية المجاورة للدول.
بل ظلت حساسية السيادة الوطنية على أراضي الدول لها جاسية تحريكية المتبادلة بين الأجهزة المختصة حتى بين الدول
صديقتين الشقيقة².

أما آليات التعاون الدولي فيتمثل في كيانية العمل الميداني والإجراءات الشكلية المفصلة والأجهزة القضائية والشرطية والإستراتيجية
خبرية التي تقو مبتكرا لإجراءات، وتقود الأنشطة وتنترجما لاتفاقيات دولية والإقليمية على الواقعا العملي على المستويات الدولية
طنية
إن العلاقات الدولية القائمة على اتصال بالدبلوماسية التقليدية، لمتعددة أو مؤهلة الإدارة عملية مكافحة الإرهاب
غير العادية غير التقليدية.

القنوات الدبلوماسية لها طابعها الدولي إذ أنها بطابعها السلمية التي تقبل اللغة المجاملة أو أبا البروتوكولات وتمثيلا لأدوار.
ولكن على عكس ذلك تحتاجوا جهة الجريمة الإرهابية تقو اتصالاتا تكفاءة عالية، ووضوحا لإجراءات الشكلية وأساليب³
لخطابا الذي يخدم الأمن والاستقرار وحماية الأرواح والممتلكات، ويتسم بالعدالة المتوازنة

1_ القمري محمد، مرجع سابق، ص 395.

1_ Alfred L. Rubin, International Terrorism and International 25th.n.y.: Joan Jay Press, 1977.p18.

2_ Antony Burton, Urban Terrorism, London: Leo Cooper, 1983.p87.

3_ Brian Jenkins, Children held Hostage: When No Policy May be the Best Policy "Los Angeles Times, (1988, 25th.dec.)p32.

المجتمع والدوليا لآنا أكثر وعيا بمخاطر الإرهاب وأكثر قبولاً للإجراء اتا لأمنية الرامية لمكافحة الإرهاب
كما أن الأفراد الأكثر استعدادا للتضحية بجزء من أحرارهم مقابل مكافحة الإرهاب
لذا، الفرصة سانحة للانلييان الأطر والاتفاق حول آليات دولية أكثر فاعلية¹.

في كثير من دول العالم توجد أجهزة شرطية وأجهزة أمنية على درجة
عالية من الكفاءة والجاهزية، ولها من المعلومات الأمنية الموثقة والقدرة
على مراقبة الجرائم المجرمين على المستوى المحلي.
وتعمل مثل هذه
الأجهزة في كثير من الدول وفق قوانين وأنظمة وطنية استثنائية تكفلها
حرية الحركة.
ولكن لا بد دور التلك الأجهزة في ميدان مكافحة الإرهاب، كما أنها لا تؤدي دور اوضحا في صياغة سياسات التعاون الدولي .
الأجهزة الأمنية ونظام العدالة الجنائية هي الآلية الأكثر قدرة وتأهيلا في رسم وتفعيل برامج التعاون الدولي .

إن

أجهزة الشرطة التقليدية وأجهزة الأمن الوطنية بحكم انتشارها الواسع داخل كل دولة، وبحكم خبرتها الطويلة واتصالها
وثيق بكافة قطاعات المجتمع علمنا المعلومات الأمنية ما يكفيها لمواجهة ظاهرة الجريمة الهايية، فالإرهاب ينمط أنماطال
جرائم التي عاشتها الأجهزة الأمنية منذ أمد بعيد، الشيء الذي وفر لتلك الأجهزة خبرات وتقنيات تتسارع عليها مهمة التصدي
لظاهرة الإرهاب.

ويشترط هنا أن لا تعكس التصريحات السياسية وتدخل للحكومات صفر إجراء اتا للشرطة وبرامجها الأمنية الهادئة التي تنبؤ لها
للسيطرة على مخاطر الإرهاب .

أما

المعلومة الأمنية وقراراتها الشرطية والأمنية وغالبية ينبغي اعتمادها في سياق آليات التعاون والدوليلمو اجهات الجريمة
رهابية. ولا ينبغي أن تكون تلك المعلومات والقراءات والتوقعات ملكا لدولة معينة

ورهيئة أضا بغيرها الخاصة

نسوق دليلا لأهمية مثل هذا المعلومات وقراراتها بالخبر فمن رجال الشرطة والأمن على النحو التالي :

في عام 1985م، نشر Rivers (Gayle)
خلاصة تجربته كمقاتل حارب في فيتنام تخصص بعد ذلك في مكافحة الإرهاب، في كتابها الموسوم بالحرية ضد الإرهابيين.
ثم تابع بعد ذلك. خلال وسائل الإعلام

الأمريكية توجيها للنصح المشورة للروساء في الولايات المتحدة الأمر يكية حول الإرهاب وكيفية مواجهتها كما ضمن كتابها
قراءات مستقبلية، وسيناريو هاتأشبه بما حدث في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. يقول Gayle في مؤلفه :

I can't close this chapter without addressing the special problems of America's
greatest and most vulnerable city, New York manhattan is a narrow island, cut
off from the rest of the United states by several bridges and four tunnels. One
afield day demonstrating what would happen if a well- thriller writer had
organized dissident group with military training cut off access to and egress
ting up headquarters -from Manhattan by seizing the bridges and tunnels and set

manhattan is also vulnerable because it is .at the top of the Empire State building laced with railroads and subway tunnels in which it is demonstrably easy to plant explosives. Above the tunnels are the tall buildings, swaying in the wind. The the high floors, which skyscrapers are especially vulnerable to fires started on thus the problem of .cannot be reached by street-level fire-fighting equipment antiterrorist security in New York City is perfect microcosm of the problems .facing the United States overall.¹

وفي هذا السياق نشير أيضا إلى المعلوما القيمة التي تصدتها الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة الأمر يكيه وحلفائها في الأعوام 1997م، والتي تضمنت مؤشرات واضحة على الأنشطة الإرهابية التي كانت تجري التدريبات التحضيرات التي كانت تتم في عضل دول التي كانت عبالرهاب ومن ذلك ما كان يجر في أفغانستان، الصومال، البوسنة والهرسكو الشيشان، إذ تشير التقارير الأم نية المؤثقة التي جرت بتعميمها على بعض الدول أن ذلك، بالتفاصيل الدقيقة على الأشخاص والمواقف الممارسات والخطط المستقب لية، إلا أنهم ملاحظا أن التعامل مع تلك التقارير يقتصر على إعلانا تسياسية وتهديدانتو جهها وهناك دول القيام بإجراءا ت أمنية سليمة تكمل ما قامت بها الأجهزة الاستخبارية، بالفرد الذي حددنا إلهاب .

ثانيا: معوقات بناء الأطر والآليات

ليس من السهل بناء أطر وآليات فعالة لمواجهة ظاهرة أمنية مثل ظاهرة الإرهاب التي لها جذور اجتماعية وسياسية عميقة وتنتشر وسط جماعات وثقافات مختلفة ومعتقدات متضاربة. ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى الأكثر المعوقات أهمية والسعي للتعامل معها وهي :

أ-

مسألة الإجماع حول الأطر والآليات؛ يعتبر الاتفاق الإجماع على دولي حول الأطر والآليات التعاون والدولي هو وراء النجاح في مواج هة الإرهاب.

إن الأطر والآليات المتعلقة بمشكلات الدول ذات الطابع السياسي والأمني تتبلور عادة إبان الأزمات الدولية الحرجة، وتفرز ات فاقيات ومعاهدات دولية فاعلة تعزز الأمن والسلام العالميين. حدث ذلك فإعقاب الحرب الكونية الأولى والثانية تجتعبية الأمم، كما تكرر ذلك أيضا فإعقاب الحرب العالمية الثانية التي أفرز تميثا قالأمم المتحدة التي ظلت عمكسبات الدول والشعوب الأكثر منصفقرن .

لقد شهد أواخر القرن العشرين اجعاملحوظا فريدة الخلافة بين الدول الكبرى التي كانت تعيق بناء وتفعيل الأطر والآليات التعاون والدول يفيمجال مكافحة الإرهاب . وقد تبعد ذلك التراجع ففكر يحول تصنيفا الأنشطة الإرهابية وتحديد مواصفات الإرهابيين وقد بلغ التقارب بمدا هبعدا أحداثا الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، بإجماع المجتمع والدول ليعل بادنة تلك الأحداث واعتمادها نموذجا متطورا للجرائم الإرهابية الذي يستحق أشد العقوبا

1: Gayle Rivers, The War Against Terrorists: How To Win it. New York Stein and Day Publishers, 1985, P.132

ت. وقد ذهبت معظم دول العالم بأبعد من ذلك . عن قصد أو جهل
بتحديد هاتين كتيهاتنا العاقبة التي ينبغي تطبيقها علم تركب الجريمة الإرهابية أو من يد عمأويسا عدأويوفر الملاذ الآم
ن، أو يمنح الوثائق الثبوتية و حرية السفر و التنقل للإرهابيين¹ . وبلغت

تلك العاقبة التي أجمع عليها معظم دول العالم المتقدم الحما الذي شأهدنا هعام
2001 معلنا الساحة الأفغانية غير هاما لدول.

ولكن سرعان ما تتآكلت تلك الاتفاقيات و الإجماع و ليعند ما تصطدم الحقائق بمصالح الدول و أطما عالهيمنة، فيغياب المثل و ال
معتقدات ال اسخة الملزمة للشعوب و الدول .

فالعالم

يشهد اليوم مقدمات لتجدد الخلافات بين الدول الكبرى بقصد تعيد المجتمع و ليا لشكلنا أشكال التكتلات الإقليمية المتصارعة التي
دفعنا للإرهاب، من خلال إحياء البؤر الجامدة للمشكلات السياسية و الاجتماعية في كثير من أنحاء العالم.
و عليه، يبدو أن البحث عن جماعدو ليحول لظاهرة الإرهاب أمر بعيد المنال، و لا ينبغي الركون إليه و انتظار الأجل المجهول الذي يت
حققها الإجماع الدولي.

ب

حقيقة صدام الحضارات؛ يتردد المعتدلون و المتفائلون نفي الشر و الغر بمنالاً عتراف بحقيقة ماثلة أمامنا، هي صدام الحضار
ات و الصراعات التي يخيبنا الأديان الرئيسية : الإسلام، و المسيحية و اليهودية .
ذلك الصراع الذي لور هصموئيل هنتنغتون عام 1996 موضحاً أسبابه فيما يأتي :

- مفهوم الإسلام كمنهج للحياة و حد الدين و السياسة : عكس المفهوم المسيحي الذي يفصل الدين عن السياسة .

- التشابه بين الإسلام و المسيحية من حيث اعتقاد كل منهما بأنها الإيمان الحقيقي الذي يجب أن يعتنقه .

- التزاك الذي يتحويلنا لناس إلى الإيمان بثقافة الجهاد و كواجب ديني للإسلام مقابل ثقافة الصليبيات المسيحية، عاملاً لاسخاني
صعبتجاوزها كعبادات دينية .

- اتجاه دول الغرب بالمسيحيين و الهيمنة عل الدول للإسلامية و مواردها الطبيعية بفضل ما لديها من القدرات العسكرية و التقنيات
المتطورة) .

- غياب فرص التماسح الديني في ظل المتغيرات السياسية² .

سوف يظل هذا الصراع عيناً لأديان عنصرها موارسها من العناصر
المؤثرة عل ظاهرة الإرهاب و العنف الكراهية بين معتنقي الديانات

1_ نبيل أحمد ، الإرهاب الدولي و فقا للسياسة الجنائية الدولية ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب
1999. ص 98.

(1) صدام الحضارات - وإعادة بناء النظام العالمي - صموئيل هنتنغتون، ترجمة مالك عبدي أبو شهيو و محمود خلف، مصراته :
الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع 1999م، ص 367..

السموية لتوفر مرجعيات منزلة لنيجر وأحد علت تعديلها وسوف تختلف الآراء حول تفسير تلك المرجعيات لعلمر الأزمان . وقد تترأ وحالمواقف بيناالتشددو التساهل . وهنايبرز أهميةالتعاونالدوليفيتطويرقواعد القانونالدوليمايكفلالحرىاتالدينيةوفقدودجغرافية . إنمسألة التسامحالدينيوتجديداصولالأديانوجعلهاملائمةلكلزمانتطلب منذويالشأنالاجتهادوالإبداع .

ج - مسألة التدخل الأجنبي؛ إنعدمالتدخلالأجنبيفيالشؤونالداخليةللدولذاتالسيادةمبدأمستقرفيالعلاقاتالدولية . ولكنأصبحنالممكنالسماحتدخلالأسبابإنسانيةمتيفشلالتسلطاتالوطنيةفيتفاديالمشاكلالداخليةكماحدثفيعضالبلدانالأفريقية . وتبرزالأنمسألةمددمشروعية

التدخلالأجنبيبقصدمحاربةالإرهاب،كماحدثفيأفغانستان،أوعندمايقضياأمرالقيامبمشاركةأجهزةأجنبيةفيالتحقيقاتالتيجرىهاأجهزةالدولةالتيوقعفيهاالحدثالإرهابي . والسؤالالذييطرحهناهو،هليكونالتدخلتحت مظلةالشرعيةالدولية،أمهيمسألةتتصلبالمصالحالخاصةللدولةأومجوعةالدولالمتضررةمنالحدثالإرهابي .

إنانتشارالإرهابفيدولةمنالدولاللاينبغيأنينظرإليهكشأنداخلي،فالنظرةالموضوعةللحدثالإرهابيتقودناإلىالضرورةأننتقدمالدولةالتييتعانيمنالخطرالإرهابيالنامالمجتمعالدوليطالبالمشاركةفيالظاهرةقبلأنتبادرالجهاتالأجنبيةبالتدخل .

إنانتشارالإرهابوأوسيطرالعناصرالإرهابيةعليدولةمعينةيعنيحد ذاتهااعتداءعليسيادةتلكالدولة،لذامنالأولأننتلجأالدولةنفسهاإلىالشرعيةالدولية،للاستعانةبها .

د .

مسألة حق تقرير المصير والإرهاب؛ يعتقد البعض أن مبدأ حق تقرير المصير الذي كلفه ميثاق الأمم المتحدة وتعهدها للدول لا عظم بعد الحرب العالمية الثانية سند قانون نيبير الكفاح المسلح والنضال ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي، وقد أده هذا الاعتقاد البعض حوساندة الشعوبو الأقلياتالتي تتناضل من أجل الحرية والاستقلالحتلولوجنحتنالكالفئةالممارسةالعملالإرهابيأضد لعدظلمبدأحق تقرير المصير منذإعلانهااعتمادهفيميثاقالأمم ١٩٤٢مثيرللجدلبينافقهاءوالساسةمنحيثالنصوص

الواردة بشأنه فيالمواثيقالدوليةوماأحيطبتلكالنصوصمنغوضاستندتبعضالحرركاتالسياسيةعليمبدأحق تقرير المصير كمبرر للنضالو الكفاحالمسلحضدالاستعماروالاحتلالالأجنبي).

ومازالالاستنادعليهذاالمبدأكمبررللعملياتالفدائيةو استعمالالعنفضالمدنيينيشكلمعضلةأماسياساتمكافحةالإرهاببرغمأنحسار هفيأماكنمحدودة

بالرجوعإلىالمواثيقالأعرافالدوليةالتييستندعليهامبدأحق تقرير المصير نجدالنصوصالأساسيةالتاليةفيسياقتحدي دأهدافالأمم المتحدة،إنجاءتالمادةالأولى،الفقرةالثانيةمنميثاقالأمم المتحدةكميلي

«إنماءالعلاقاتالوديةبينالأمممعناأساسا احترام مبدأالمساواةفيالحقوقبينالشعوبو حققتدهالمصيرها،وإتخاذ التدابيرالأخرىبالمناسبةلتعزيزالسلامالعالم» .

1_E . Chadwick, Self-Determination, Terrorism and The International humanitarian Law of Armed Conflict, The Hague, 1996p46.

وواضح من هذا النص أننا نحترام مبدأ المساواة في الحقوق بيننا والشعوب وحقوقها في تقرير مصيرها وهو أساس إنماء العلاقات الدولية بيننا والأمم، الشيء الذي يعد هدفاً لمنظمة الدولية فالنص لا يتبنى حق تقرير المصير كغاية أو مطلب جوهري بل يعتبر المساواة فيه وسيلة لإنماء العلاقات الدولية بيننا والأمم .

الخاتمة

صفوة الكلام لم يبق إلا هابموضوع عبيس القواعد القانونية العادية التي تطبق عليها مبادئ القانون العام بلابد من إدر اجها في إطار متميز عند غير هو ذلك كونها تبتعد عواملها امتدادات علنا المستويات الإقليمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وامتدادات علنا المستويات بالعموم ديتجاوز الحدود الوطنية إلى الإقليمية ثم العالمية. لذا فكلما حاولنا للدول لقضاء علنا المشاكلا المتعلقة بالإرهاب بجهود أحادية أو محصورة بقطاعات واحدة تهدر مساعيها بدون جدوى. ومن ذلك العجز في وضع اتفاقية عالمية شاملة لمكافحة الإرهاب قد تعيق الجهود الدولية في القضاء عليه، لأنها لا تغطي إلا أنسبها ذبوت جديها المفاهيم وتنسقيها الوسائل، لأنها المعالجة الأحادية الجانباً وحتماً الإقليمية تبقى ناقصة الفاعلية لأنها لا تهدد مصدر هليس فقط إقليمياً وبالتالى متابعتها والتنسيق لا بد أن يكون عالمياً.

من خلال ما سبق طرحه نخلص لجملة من النتائج على أبرزها يكمن في؛

1_ وجدتم مشكلة الإرهاب حظها الوافر من الأدلة البحوث النظرية دون أنتنتر جمعها لواقعا العملي .

2

افتقدت جهود التعاون الدولي والإقليمي المصدقية وأخذت طابعاً عاماً لا تدل على ماسية الشيء الذي أقرت لها وأعاقت لور الكمالها لمن المواقف الدولية علنا لواقعا العملي .

3 عمدت الدول بمختلف اتجاهاتها إلى الاستثمار في ظاهرة الإرهاب لخدمة أغراضها السياسية، الشيء الذي قد يهدد محاولات التصديخ ططالمكافحة الإرهاب وبالسياسة المتقلبة بدلاً من اعتماد الأساليب القانونية المعمول بها لمواجهة الظواهر الإجرامية .

4 أسهمت الدول بمختلف اتجاهاتها في انتشار ظاهرة الإرهاب منذ أن كانت تقيد عملها البعض الأفكار الهدامة.

التوصيات؛

1.

اعتبار الجريمة الإرهابية ظاهرة اجتماعية يكون التعامل معها بواسطة الأجهزة الشرطية والأمنية ونظام العدالة الجنائية، إذ أن موجهاتها بالتدخلات السياسية تضاعف من مخاطرها وتحقق الأهداف العائية للمنظمات الإرهابية .

2.

اعتماد تصور متكامل للتعاون الدولي ليتدعمه تشريعات دولية وطنية تحقق حرية الحركة وتبادل المعلومات والإجراءات التبادلية بين الوكالات بيننا لأجهزة الشرطية في إطار دائرة اختصاص دولها لياقتراضي .

إصدار إعلان دولي يتضمن قواعد موضوعية وشكلية تركز على تجريم الظاهرة الإرهابية بمختلف عناصرها ومقوماتها، و
فصلاً لإجراء التالشكية التي تتخذ على المستويات الدولية والإقليمية للتدخل التصدي للأنشطة المنظمات الإرهابية في مهادها.